الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.11

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
13 June 2024
Arabic
Original: English

**لجنة البرنامج والتنسيق**

**الدورة الرابعة والستون**

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

## مشروع تقرير

*المقرر:* السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

**إضافة**

## المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

*(البند 3 (أ))*

### البرنامج 11
### البيئة

1 – نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في 16 أيار/مايو 2024، في البرنامج 11، البيئة، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 14)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

**المناقشة**

2 – أعربت الوفود عن دعمها لقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأشادت بالخطة البرنامجية المقترحة الشاملة، التي ستؤدي دورا بالغ الأهمية في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشددت عدة وفود على الدور الحاسم الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في معالجة الأزمات المتشابكة وكررت الإعراب عن دعمها لجهوده الرامية إلى تهيئة بيئة صحية ومستدامة للتركيز على مجالات مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والطبيعة، والتلوث والنفايات، والربط الرقمي، والإدارة

190624 180624 24-09192 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيئية. وذكر أحد الوفود أن التصـــدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث يتطلب تعاونا دوليا منسـقا ومعززا على سـبيل الاسـتعجال، بينما ذكر وفد آخر أن الخطة البرنامجية تقدم صـورة واضـحة عن الأهداف المحققة والتحديات المواجهة. وأشـــار وفد آخر إلى أن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يأتي في طليعة الجهود العالمية الرامية إلى تلبية الاحتياجات البيئية الملحة. وفي معرض الإشـــادة بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ذكر أحد الوفود أنه يقدر الخبرة والدعم اللذين يقدمهما البرنامج إلى الدول الأعضـــاء فيما يتعلق بالاستدامة البيئية، وكذلك مساهمته في إنجاز الأنشطة الصادر بها تكليف لتطبيق المعايير البيئية.

3 - وأشـــار أحد الوفود إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي ودعا إلى تعزيز الدور الذي يؤديه البرنامج بوصـفه الهيئة العالمية الرئيسـية المعنية بالبيئة وبوصـفه نصـيرا للســياســة البيئية العالمية، وشــجع على ذلك. ودعا الوفد كذلك إلى تجميع مهام مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

4 - وشـاطر أحد الوفود الرأي القائل بأن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دورا حاسـما يؤديه في دعم الدول الأعضـاء في وضـع وتنفيذ سياسـات واستراتيجيات وبرامج لتعزيز البعد البيئي من خطة عام 2030، وكذلك لمعـالجـة أزمـات تغير المنـاخ، وفقدان التنوع البيولوجي والطبيعـة، والتلوث والنفـايـات، من خلال إجراءات تحويلية لأصحاب المصلحة المتعددين تستهدف الأسباب الجذرية لتغير المناخ أو دوافعه. وأعرب الوفد نفسه عن تأييده للعمل الحاسم الذي يقوم به البرنامج ولتصـديه للتحديات المواجهة خلال جهوده الرامية إلى إنجاز النواتج ومؤشـــرات الأداء المبينة في الخطة البرنامجية. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن التحديات المواجهة في كل برنامج من البرامج الفرعية السبعة التي ينبغي أن تكون موضع اهتمام اللجنة.

5 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتحديث صـيغ الخطة البرنامجية لتعكس الصـيغ المتفق عليها على الصـعيد الحكومي الدولي. وذكر الوفد كذلك أن عمل اللجنة ينبغي أن يركز بشـكل أوضـح على التحسـين الفعلي للسرد البرنامجي بدلا من الانغماس في المناقشات السياسية.

6 - وأشـــار أحد الوفود إلى أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصـــل الإعلان عن إجراءاته لمعالجة الأزمات المترابطة والمتعددة الأوجه المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث المسـتمر. وأقر الوفد بمسـاهمة إجراءات البرنامج في تعددية الأطراف البيئية، إذ اتسـمت السـنوات القليلة الماضـــية بإنجازات هامة حقا، مثل إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشـــأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واسـتخدامه على نحو مسـتدام، والإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الأضـــرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات. وأضـــاف الوفد نفســـه أن التحديات التي تنتظر المجتمع الدولي تتمثل في أن يضـــع، بحلول نهاية العام، صـــكا ملزما قانونا بشـــأن التلوث بالمواد البلاسـتيكية، على نحو ما نصـت عليه جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 14/5، وأن ينشـئ فريقا جديدا معنيا بالعلوم والسـياسـات لإدارة المواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، على نحو ما نصـت عليه الجمعية في قرارها 8/5. وأكد الوفد من جديد دعمه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوقت الذي يواصـــل فيه تتبع مســـار تعزيز التآزر والتعاون لتنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الصكوك البيئية ذات الصلة، وبالتالي المساهمة في التنفيذ الفعال للسياسات والاتفاقات البيئية المالية الدولية التي تؤتي فوائد بيئية عالمية لصـــالح تحقيق خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تأييده لدعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تعزيز الشـــفافية فيما يتعلق بالتزامات البلدان بموجب اتفاق باريس،

وحث البرنامج على السعي إلى القيام بذلك بشكل أكثر دقة، بالنظر إلى النتائج المثيرة للقلق الواردة في التقرير التجميعي لتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتحديدا أن حصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية يتطلب إجراء تخفيضات شديدة وسريعة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

7 - وشددت عدة وفود على الدور الحاسم للبرنامج الفرعي 1، العمل المناخي. وفي حين أشار أحد الوفود إلى أن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو محرك الجهود العالمية الرامية إلى إيجاد مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود، فقد شدد على الدور الحاسم للبرنامج الفرعي في دعم البلدان للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وأضاف الوفد أن هذه الجهود تهدف إلى تحسين القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ الشديد مع المساهمة في الوقت نفسه في التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث. ورأى الوفد نفسه أنه يجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال دمجه للعمل المناخي في أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقا، أن يضمن أن تكون المبادرات شاملة ومؤثرة على حد سواء. وأوضح وفد آخر أنه، بالإضافة إلى دعم أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن يساهم العمل المناخي في تحقيق أهداف اتفاق باريس والإبقاء على الاحترار في حدود 1,5 درجة مئوية. وأيد الوفد نفسه الاستثمارات في تكنولوجيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات والمنخفضة الكربون، للمساعدة في بلوغ صافي انبعاثات عالمية صفري بحلول منتصف القرن أو قبله.

8 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن توفير وسائل التنفيذ، بما في ذلك الدعم التكنولوجي للبلدان النامية، يجب أن يكون أولوية، إذ لا تزال أزمة المناخ قضية حاسمة وملحة. وأشار الوفد إلى خسائر تزيد عن 30 بليون دولار، مع تضرر 33 مليون شخص، في جميع أنحاء باكستان من جراء الفيضانات المدمرة التي شهدها البلد في عام 2022، وأشار إلى جهود البلاد لإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة استنادا إلى بنية تحتية مقاومة لتغير المناخ، مع الاسترشاد برؤية التعافي المرن وإعادة التأهيل وإطار لإعادة الإعمار.

9 - وأكد أحد الوفود من جديد دعمه للعمل المناخي العالمي والتعاون الدولي على أساس المبدأين الراسخين المتمثلين في مبدأ الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، وأشار إلى ضرورة تعزيز القدرات في كلا المجالين. وأفاد بأن هناك حاجة إلى تضييق الفجوة بين الالتزامات العالمية لتمويل المناخ وتنفيذها. وشدد الوفد نفسه على أهمية تعزيز القدرة على الصمود وزيادة التقدم المحرز في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة على الصعيد الوطني، وذكر في هذا الصدد أن بلده سيواصل إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وأعرب الوفد عن أمله في أن تمكن الخطة البرنامجية المقترحة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من دعم الدول الأعضاء في هذه المجالات بمزيد من الفعالية. وبالإشارة إلى الفقرة 14-3 من الخطة البرنامجية المقترحة، طلب الوفد أن تلقي الأمانة العامة بعض الضوء على خطتها لاستهداف الأسباب الجذرية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ودوافعهما.

10 - ولاحظ أحد الوفود أن خطة عام 2030 هي نهج متكامل وشامل يسترشد بالمبادئ الأساسية للمنظمة ورأى أنه يجب معالجة البعد البيئي بطريقة متوازنة. ولاحظ الوفد نفسه أن الآثار الضارة لتغير المناخ تلمس بدرجة أكبر، وأشار إلى الفيضانات التي اجتاحت جنوب البرازيل، وهي الأسوأ في تاريخ هذا البلد، والتي أدت إلى حدوث خسائر بشرية وإلى تشريد وتعطيل سبل عيش مئات الآلاف من الأشخاص والتي أثرت تأثيرا سلبيا على الاقتصاد. ودعا الوفد المجتمع الدولي إلى العمل وإلى تعزيز جهوده لمكافحة هذه الظاهرة.

11 - وأشار أحد الوفود إلى الفقرة 14-17 من الخطة البرنامجية المقترحة وأفاد أن هناك خمسة مجالات عمل مذكورة وأن العديد من المقتضيات المذكورة ليست سوى جزء من التعهد العالمي المتعلق بالتبريد، ولا سيما حلوله القائمة على الطبيعة. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه كان ينبغي اتباع نهج أوسع نطاقا يكون أكثر شمولا.

12 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأنشطته ذات الصلة وأكد من جديد التزامه بالتصدي لقضايا تغير المناخ، ولا سيما بالنظر إلى الخصائص الجغرافية الوطنية. وأكد الوفد أهمية تبادل المعلومات والتعاون بين الدول الأعضاء. وذكر أن معالجة تغير المناخ والعمل المناخي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أمر حيوي لتحقيق خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد نفسه إلى المحيطات، وإدارة المياه، والزراعة الحيوية، والطاقات المتجددة كمجالات تركيز رئيسية فيما يتعلق بإدارة الكوارث، وأشار إلى أن إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 يتزامن مع اتفاق باريس وخطة عام 2030 والاتفاقات الدولية الأخرى. وشدد الوفد نفسه على ضرورة الحفاظ على البيئة مع الإشارة إلى المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

13 - وأشادت عدة وفود بالنهج المراعي للاعتبارات الجنسانية الذي يتبعه البرنامج في العمل المناخي وأشارت إلى أن النساء والفتيات يؤدين دورا حاسما في معالجة أزمة المناخ. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن تغير المناخ لا يتضرر منه النساء والرجال بنفس القدر، لأن النساء يعانين من آثار غير متناسبة ويواجهن حواجز في المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالمناخ. وأوضح الوفد أنه، على الرغم من هذه التحديات، فإن النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يقفن في طليعة جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والتصدي لها. وذكر أن النساء والفتيات بكل تنوعهن يجلبن منظورات ومهارات ومواهب جديدة إلى مجال التخفيف من حدة المناخ، وهو مجال تمس فيه الحاجة إلى حلول مبتكرة ومستدامة قائمة على الطاقة النظيفة لتحويل قطاع الطاقة العالمي العالي الانبعاثات. وأعرب وفد آخر عن تقديره لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في القضايا البيئية باعتباره أمرا أساسيا، لأنه يعتقد أن النساء والفتيات يعانين أكثر من غيرهن من آثار تغير المناخ. وسلم وفد آخر بدور نوع الجنس في الاعتبارات المناخية.

14 - وأشاد أحد الوفود بالبرنامج الفرعي 2، التحولات الرقمية في دعم العمل البيئي، لتعزيز الابتكار والتعاون المستمرين، والأدوات الرئيسية لحماية الكوكب للأجيال القادمة من خلال تمكين دعم الحفظ والحماية والاستعادة ونظم البيانات والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه. ورحب الوفد نفسه بهدف تعزيز استخدام تحليلات البيانات المتعلقة بالقضايا البيئية وشدد على أن ذلك سيتيح المجال لوضع سياسات واتخاذ قرارات وإجراءات والاضطلاع باستثمارات أكثر فعالية للاستفادة من التحول الرقمي كأداة تمكينية لدعم الاقتصادات والمجتمعات المستدامة من خلال سد الفجوات الرقمية القائمة، وبالتالي تحسين البحث والابتكار والمساواة في الوصول إلى المعلومات البيئية. وأضاف الوفد أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل عمله لتعزيز التغطية بالإنذار المبكر من أجل تيسير قدرة البلدان على درء وتقليل المخاطر الناشئة عن تغير المناخ والطبيعة وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وتابع الوفد قائلا إن ذلك يتماشى مع مبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع وسيعزز تحويل الإنذارات المبكرة إلى إجراءات مبكرة عن طريق ربط المخاطر بالحلول وإمكاناتها الاستثمارية.

15 - ورحب أحد الوفود بهدف البرنامج الفرعي 4، الإدارة البيئية، الذي يدعم البلدان لتحقيق اتساق السياسات البيئية ووضع إطار قانوني ومؤسسي قوي لتنفيذ الأهداف البيئية، على نحو ما صدر به تكليف

من الدورة الاستثنائية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP@50). وسلم الوفد بأهمية تعزيز سيادة القانون البيئي والإدارة الحكومية الدولية الفعالة من خلال العمليات المتعددة الأطراف، وكذلك بالأهمية الحاسمة للأطر القانونية المحلية الفعالة وهياكل الإدارة لتعزيز الامتثال للالتزامات والقانون البيئي الدولي ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار وفد آخر إلى النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 4، الإدارة البيئية، ومشكلة الاتجار غير المشروع بالنفايات، ولا سيما في حالة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار الوفد إلى مبادرات بناء قدرات بعض ممثلي البلدان وتساءل عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينظر أيضا في اتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف الاتجار بالنفايات في المنشأ، كما تم بالنسبة للاتجار بالمخدرات.

16 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، العمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث، أشار أحد الوفود إلى النتيجة 3، اعتماد سياسات وممارسات للاقتصاد الدائري في القطاعات الكبيرة الأثر من أجل الحد من التلوث، ورأى أنها تؤكد الحاجة إلى مواصلة بلورة الإجراءات المتعلقة بسلاسل القيمة والقطاعات العالية التأثير مثل المعادن والمواد الحرجة، فضلا عن تعزيز الثقة الجماعية.

17 - وشدد أحد الوفود على أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد اضطلع على مر السنين بدور حاسم في توفير تقييمات قائمة على الأدلة لدعم مناقشة السياسات، وكذلك في الرصد والتقييم البيئيين من أجل ممارسة قوية في إطار التفاعل بين العلوم والسياسات، بالنظر إلى الدور الأساسي لتدفقات البيانات في هذا السياق. وفي هذا الصدد، رحب الوفد باستراتيجية البيانات العالمية الجديدة التي أطلقها البرنامج واعتبرها خطوة أساسية لإنفاذ الأدلة العلمية في إطار التفاعل بين العلوم والسياسات. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده لإعداد الطبعة السابعة من *نشرة التوقعات البيئية العالمية*، التي سيعزز منطقها العالمي ونهجها المنهجي الحوار بين الأوساط الاجتماعية وأوساط العلوم الطبيعية والسياسات. ورحب وفد آخر بالعلوم والسياسات والبرامج الهادفة إلى سد الفجوة بين البحث العلمي وصنع السياسات البيئية لتعزيز القرارات القائمة على الأدلة من أجل التنمية المستدامة.

18 - وبينما أشار أحد الوفود إلى الدور والتركيز الهامين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أعرب عن تأييده لأهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية للبرنامج للفترة 2022-2025. وأقر الوفد بأهمية المنظمة في تركيز الجهود العالمية لمعالجة التدهور البيئي وأزمة البيئة، بما في ذلك دعما لخطة عام 2030، من خلال تدابير من بينها تحقيق البعد البيئي. وفي هذا الصدد، طلب الوفد إبداء تعليقات على رؤية الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة/برنامج العمل المقبل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لما بعد عام 2025 وعلى صياغتهما، وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن مشاريع المقترحات.

19 - وأعرب الوفد نفسه عن دعمه لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجهة دولية داعية إلى عقد الاجتماعات وشجع البرنامج على العمل على تنفيذ القرارات المتفق عليها في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، والتي تضمنت قرارا بشأن "تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي". ثم طلب الوفد إبداء تعليقات على خطط البرنامج في هذا الصدد.

20 - وعلاوة على ذلك، كرر الوفد نفسه تأكيد التزامه بالتصدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره وتعهد بمواصلة العمل بالتعاون مع المنظمة والدول الأعضاء لضمان مستقبل أكثر استدامة.

21 - ورأى أحد الوفود أنه ما من تحد طويل الأجل يواجه العالم أكبر من تغير المناخ وأن بلده وضع، بالتالي، العمل المناخي الطموح في صلب سياسته الخارجية ودبلوماسيته وأمنه القومي. وأشاد الوفد نفسه بشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في تخطيط البرامج الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بسبل منها رفعُ مستوى الوعي باحتياجاتهم وشواغلهم لدى تصميم برامجه ومشاريعه، وتنفيذ وتكييف مشاريعه بحيث تناسب ظروف المجتمعات المحلية واحتياجاتها.

22 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه، بالنظر إلى أن 15 في المائة فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح، فمن الضروري تنفيذ البعد البيئي للنهوض بالإنجاز. وفي هذا السياق، شدد الوفد بوجه خاص على البرنامج الفرعي 6، التحولات المالية والاقتصادية، اقتناعا منه بأن الالتزام الحقيقي والعميق بتمويل التنمية يجب أن يركز حتما على الاقتصادين الأخضر والأزرق. وأعرب الوفد نفسه عن اعتقاده بأن الانتقال إلى اقتصاد يسهم في الحد من الاحترار العالمي يتطلب استثمارات في مصادر الطاقة المتجددة، وهياكل أساسية قادرة على الصمود، وانتقالا عادلا.

23 - وأشار أحد الوفود إلى أنه عارض باستمرار التهويل البيئي وإلى أنه لا يؤيد مفهوم "أزمة كوكبية ثلاثية". واقترح الوفد الاستعاضة عن مصطلح "الأزمات" في النص بمصطلح أكثر توازنا، مثل "التحديات". وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على أن تطوير البحث العلمي هو الولاية الأساسية المسندة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهو يعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى تقديم المساعدة التكنولوجية إلى البلدان النامية وأن ذلك ينبغي أن ينعكس في الخطة البرنامجية. وأشار الوفد أيضا إلى أنه يشجع باستمرار تنفيذ مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في عمل البرنامج وأفاد أن هذا المبدأ يرد في قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 13/5.

24 - وشدد أحد الوفود على قلقه إزاء مشروع المرصد الدولي لانبعاثات الميثان، الذي ذكر أنه ينفذ دون ولاية حكومية دولية ذات صلة. وأضاف الوفد أن النهج المنفذة في إطار المشروع لم يعترف بها كآليات متخصصة متعددة الأطراف للأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وأشار الوفد نفسه إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل ببعض المفاهيم التي لم يعترف بها المجتمع الدولي، بما فيها أنماط السلوك وأنماط الحياة المنخفضة الكربون والمنخفضة الانبعاثات، ودعا إلى استخدام مصطلحات موحدة.

25 - وذكر أحد الوفود أن من المستصوب خفض المستوى المفرط للاستهلاك الفردي في البلدان المتقدمة النمو وأن نماذج الاقتصادات والثقافات الاستهلاكية تضع عبئا بالغ الضرر على البيئة وتؤدي إلى بصمة كربونية هائلة. ولاحظ الوفد أن البلدان النامية تتحمل العبء الأكبر، إذ يتعين عليها استخراج الموارد الطبيعية وإنتاج الجزء الأكبر من السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب المقابل من البلدان المتقدمة النمو. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد نفسه أن من الضروري المساهمة في زيادة مدد تشغيل السلع الاستهلاكية، لأن الاستبدال المتكرر له عواقب بيئية سلبية للغاية.

26 - وأبرز أحد الوفود أن الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا تزال رحلة شاقة، ولكنه أقر بالمساهمات الكبيرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للنهوض بالتنمية المستدامة. وأعطى الوفد تأكيدا لدعمه لولاية البرنامج لحشد الجهود من أجل حماية الكوكب المشترك وتحسين نوعية الحياة دون المساس بالأجيال المقبلة. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي للبرنامج أن يساعد أيضا في تشكيل إطار عالمي يكفل تحقيق تنمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة.

27 - وبالإشارة إلى الفقرة 14-46 والشكل السادس من الباب 14 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، وصف أحد الوفود المضاعفة المتوقعة لعدد البلدان المنضمة إلى مبادرة استعادة النظم الإيكولوجية البحرية البالغة الأهمية بأنها مثيرة للإعجاب ومشجعة. وبوجه عام، لاحظ الوفد أن المؤشرات والاستراتيجيات تعكس جميعها بجلاء عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وطلب الوفد مزيدا من التفاصيل عن تلك المبادرة الرامية إلى تعزيز استعادة وحفظ النظم الإيكولوجية الساحلية البالغة الأهمية.

**الاستنتاجات والتوصيات**

28 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 11، البيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية.**